

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا هو المطول فى شرح الصيغ القانونية للدعاوى والأوراق القضائية فى مختلف وسائر أفرع القانون - بعد أن كنت قد قدمت وجيزه منذ نيف وثلاثين عاماً ، وعلى وجه التحديد عام ١٩٦٢ ولعدة طبعات ، ثم اتبعته بوسيط على مدار ربع قرن بسبع طبعات .

ولئن كان الوجيز قد إقتصر وحسب على صيغ أهم الدعاوى التى تتداول أمام القضاء دون أن يتضمن بياناً وشرحاً لها ، فقد جاء الوسيط أوفى من الوجيز فى سد حاجات التطبيق العملى ، بما تناوله من شرح لهذه الصيغ لسد حاجة الباحث الذى لا يملك غير وقت محدود .

ثم قدمت المطول بداية من عام ١٩٨٧ والذى جاء أوفى بكثير من الوسيط ، إذ فصل ما سبق إجماله ، وأورد ما لم يسبق إيراد ، وبسط ما كان موجزاً أو وسطاً بين الإيجاز والإفاضة .

وبعد فأمل وأرجو أن يكون المطول موفياً بالغرض ليملاً شيئاً من الفراغ ، وليسد بعضاً من الحاجة .

والله الموفق من قبل ومن بعد ،،،

سيد حسن البقال

obeikandi.com

المجلد الأول
فى
المرافعات
أوراق المحضرين ونظرية الدعوى
والطلب

obeikandi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون)

" صدق الله العظيم "

obeikandi.com

مقدمة المجلد الأول

الدعوى هي المرجع الأخير لكل صاحب حق يستعصى عليه الحصول على حقه بالطرق الودية ، وهي الوسيلة الطبيعية التي نظمها المشرع لكل صاحب حق يريد لحقه أن يسان

والدعوى كوسيلة أخيرة للحصول على الحقوق أو الحفاظ عليها ، لها شكل رسمي معين ، يجب أن ترفع به ، ولها رسم يضمنه صاحب الحق مطالبه وطلباته ، وذلك هو ما يطلق عليه صحيفة الدعوى .

وصحيفة الدعوى إذن ، هي الوسيلة لحمل وعرض الدعوى أمام القضاء ووسيلة علم وإتصال الخصم بهذه الدعوى ، وكلما كانت هذه الصحيفة وافية مستوفاة ، كلما كان الحق والوصول إليه أقرب منالاً .

ولقد نصت المادة ٦٣ من قانون المرافعات على أنه يجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات التالية :

- ١- إسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه وإسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه .
- ٢- إسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوماً فأخر موطن كان له .
- ٣- تاريخ تقديم الصحيفة .
- ٤- المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .
- ٥- بيان موطن مختار للمدعى فى البلدة التى بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها .
- ٦- وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسانيدها .

كذلك فإن الطلبات التى تقدم إلى جهات القضاء للحصول على الحقوق أو الحفاظ عليها أو إتخاذ إجراء معين فيها ، لها أيضاً أوضاع رسم لها القانون شكلاً رسمياً يجب أن تصاغ به .

وأوراق المحضرين ، والتي لها من الأهمية والشكلية دورا ملحوظا، يتعين بدورها أن تستوفى شكلها الذى رسمه القانون لها باعتبار أنها أوراق شكلية ورسمية وبالنظر إلى أنها شكلية فإن الكتابة شرط للإعتراف بوجودها ، ولا تستكمل دليل صحتها إلا من مجموع بياناتها.

وبالنظر إلى أنها رسمية فإنها تكون لها حجية الورقة الرسمية بالنسبة إلى البيانات التى يثبتها المحضر على أنه رآها أو سمعها أو باشرها أو عاينها بنفسه فى حدود وظيفته ، ومن ثم فلا يجوز للكافة إثبات عكس ذلك إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

والدعوى والطلب وأوراق المحضرين فى صورها المادية المجسدة لها فوق ذلك شرائط يجب أن تستوفى وإلا بطلت أو بالأقل شأبها عيب يجب تصحيحه وفى هذا وذاك ، مضیعة للوقت وتعطيل للمصالح قد يصل إلى حد ضیاعها وإهدارها .

والأمر الذى لا شك فيه أن جهداً كبيراً يبذله وكلاء الخصوم فى سبيل أن تكون دعاوهم أو طلباتهم وأوراقهم القضائية فوق مستوى الإبطال أو البطلان ، رائدهم فى ذلك أن يصلوا إلى النتيجة التى يبتغيها موكلوهم طالما أنهم أصحاب حق فيما يطلبونه .

هذا الجهد المضمنى يزيد منه حاجتهم للرجوع إلى أمهات كتب الفقهاء ومجاميع الدوريات التى تنشر بها أحكام القضاء أو الرجوع إلى محكمة النقض للإطلاع على ما لم يتم نشره بعد من أحكامها ، وذلك لإثبات وإسناد موضوعات دعاوهم أو طلباتهم بأسانيد من آراء جمهرة الشراح أو المستقر عليه من أحكام القضاء هذا كله فضلا عما يقتضيه الأمر من التقدم إلى الجهة القضائية المختصة بادىء ذى بدء - وهذا بدوره يتطلب رجوعاً إلى نصوص القانون لمعرفة أيها يختص نوعياً ومحلياً بنظر الدعوى أو الطلب للسير فى إجراءاتهما .

كل هذا وذاك ، يتطلب أن يكون بين يدى المشتغلين فى الحقل

القانونى مرجع يتناول هذه الأمور كلها ، بما ييسر لهم الوصول إلى كل ما يتعلق بالأمر الواحد من شكل وموضوع فى الوقت نفسه .

وبعد فهذا جهد متواضع أردت أن أسهم به فى رفع جزء يسير من الجهد الذى ينوء به كاهل المشتغلين فى الحقل القانونى فى سبيل إحقاق الحق وإرساء قواعد العدالة .

والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما أردته ، فإن كان الأمر كذلك فالفضل لله وحده .

سيد حسن البغال

obeikandi.com

أولا : ديباجة الصيغة

وفقا لنص المادة التاسعة من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، يجب أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .
- ٢ - اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه كذلك إن كان يعمل لغيره .
- ٣ - اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها .
- ٤ - اسم المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوما وقت الاعلان فأخر موطن كان له .
- ٥ - اسم وصفة من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل بالاستلام .
- ٦ - توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة .

ووفقا لنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات يجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :

- ١ - اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه .
- ٢ - اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوما وقت الاعلان فأخر موطن كان له .
- ٣ - تاريخ تقديم الصحيفة .
- ٤ - المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .
- ٥ - بيان موطن مختار للمدعى عليه في البلدة التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها .
- ٦ - وقائع الدعوى وطلبات المدعى واسانيدها .

ومن هذا يتبين أن كلا من الدعوى وأوراق المحضرين يجب أن تشتمل على بيانات وافية منها ما هو جوهرى ، ومنها ما هو غير ذلك، ومعظم هذه البيانات يمكن أن يطلق عليها ، ديباجة الصيغة وهى ما لا يشترط وجودها فى الطلب الذى هو جزء من موضوع كتابنا هذا.

وهذه الديباجة رأينا أن نوردتها هنا لأنها لا تختلف في ورقة من أوراق المحضرين عن ورقة أخرى ، واكتفينا — منعا للتكرار — بالإشارة إليها هنا ، فالى ذلك ننوه وهذه هى الديباجة المعنية بهذا التنويه .

إنه فى يوم الساعة

وبناء على طلب ومهنته والمقيم
بدائرة قسم بمحافظة والمتخذ له محلا مختارا
مكتب الأستاذ المحامى برقم بشارع
..... بمحافظة

أنا محضر محكمة قد انتقلت فى
التاريخ المبين أعلاه إلى حيث محل إقامة :
السيد / ومهنته والمقيم
بدائرة قسم محافظة

ثانيا : الرموز

لما كان الاعتماد الأول فى إيراد أحكام محكمة النقض المدنى قد انصرف - فى هذا المجلد إلى إيرادها من المجموعات التى أصدرها ويصدرها المكتب الفنى لتبويب الاحكام الصادرة من محكمة النقض ، وكان عماد هذه المجموعات الاحكام الصادرة فى خمسة وعشرين عاما وقد صدر منها حتى الآن عدة مجموعات ثم مجموعة الأحكام التى تصدر فى مجلدين أو ثلاثة مجلدات عن أحكام السنة الواحدة ، لذلك فقد رمزنا إلى المجموعة الأولى وهى التى تحوى أحكام ربع قرن برمز : مق .

أما بالنسبة لمجموعة الاحكام التى تصدر فى مجلدين أو ثلاثة فى كل عام فقد رمزنا لها برمز : مج .

والتاريخ الذى يرد قبل الرمز هو تاريخ الجلسة والرقم الذى يلي رمز مق هو رقم الصفحة أما الرقم الذى يلي رمز مج فهو رقم سنة المجموعة ثم يلي ذلك رقم الصفحة ... وفى الحالتين قد يرد بعد تاريخ الجلسة فى بعض الأحيان رقم الطعن وسنته القضائية .

... غير أنه بالنسبة للاحكام الصادرة من محكمة النقض ولم يتم نشرها حتى الآن فتبدأ بتاريخ الجلسة ويلى ذلك رقم الطعن ثم السنة القضائية .

أما بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية فقد أوردنا المرجع الذى استقى منه الحكم كل من موضعه .

● وهذه الدائرة الواحدة تشير الى الرأى الفقهى فى الموضوع محل البحث .

●● وهاتان الدائرتان تشيران الى ملخص المبدأ القانونى الذى أقرته محكمة النقض فى هذا الخصوص .

obeikandi.com

تَبْوِيب

الباب الأول	: أوراق المحضرين
الباب الثاني	: إجراءات رفع الدعوى وقيدھا
الباب الثالث	: الصفة والمصلحة فى الدعوى
الباب الرابع	: قواعد الاختصاص
الباب الخامس	: المواعيد
الباب السادس	: الادخال والتدخل والطلبات العارضة
الباب السابع	: وقف الخصومة وانقطاعها وتركھا
الباب الثامن	: سقوط الخصومة وانقضاؤها
الباب التاسع	: عدم صلاحية القضاء وردھم ومخاصمتھم
الباب العاشر	: نظر الدعوى
الباب الحادى عشر	: الأوامر على العرائض
الباب الثانى عشر	: أوامر الاداء
الباب الثالث عشر	: القضاء المستعجل
الباب الرابع عشر	: التحكيم